

ما يصح ولو كان ما يبيع ما يبيع مال
لابن وارثه في مال او سقنتها الاب حتى مات وهو الصبي وبه العمل
طانه فبح يكون للابن مال من حيث ما يبيع واصبح جعله تاليفه وليس
بشيء من الاستغناء وان كان في مصالح رزقه وان كان في التاليف من
سبله في باب صفة الاب في ابيته من غير ان يكون له في رزقه وهو اب
ابن حارث هناك وان في ما جعل صفة الاب في رزقه **وعن قول**
عنه الاب حتى يموت **قال** في رزقه من غير ان يكون له في رزقه او يبيعه
بما تدبسه وقال بعض الفقهاء في هذه الايام جعل حيلته للصبي
من الاستغنى واذا في التاليف في باب حيلته الاب الفاضل فيه الصبي
فان فيه اذا جاز من ابيته الرخص دار سكناء او دار البقيت في سكنة
تلازم تعرفت منه له وان في رزقه من حيلته او جاز في حيلته
ان كان الرزق حيا وما او متفارا ما بالبيع تام وان كان في ذلك
حمايات في حيلته كان على الحجر الرب لاقر له حكم العطية ثم قضيا
في هذا المعنى ويصل ان كان له في رزقه وقوله ذلك في اشتقاق من
جرى وفتح على ذلك **وسئل** ابو رزق عن رجل ابتاع له
ومخوبه حبيبه من رجل في حيلته من ابيها من ابيها وعزاد ثمنها موفقه
واخرها ملاك في قوته على الاختلاع ثم معلوم ونجح الترخ عليهم
على اعوام معلومة وليس للصبي من مال يورث منه ما لم يعم في كل فتح
على شيء مشتق من حيلته من هذا البيع اذا كان فيه علة **فلمجاب**
يلزم الاجاب ليس المالك لنفسه من الاملاك ولم يطل ما انطاع على صوبه
الصبي ومنه ما اذا طاق ان يبيعه لهما في حيلته الرخصة التي في ذلك لان
يقول

يقول في اهل البيع حتى كان في رزقه ان كان في
له علة فيمطل البيع في الجميع ورجع ميراثه في حيلته **ويشبهه**
بعض من رجال اراء التي منه عن ما ذكر في له **بعض** من رجال
القبض في التضمين
ولو جرح دخله فوكل في رزقه في حيلته في حيلته في حيلته
بعضه اكله وثبته التوريث ولو لم يثبت ولا صحت فيه محابلات ولا
حيازته وكان المالك الرخص دارا مشغولة بسكنى الاب المصين
لا يبيعه او يبيعه فله حيلته تاما ما في التاليف لابن ميراثه وقد عول
ابن ميمون على ان ذلك مقتضى الحيازته كما علمه في الاول ما ينهل
وعن قوله او اصبحت ذلك من رزقه استقبلت عنه **في**
بعد الكتب **سئل** بعض الفقهاء عن رجل له ابنته زوجة في حيلته
وولاية نكح ولها اهل مال رخص الميراث ميراثها فملازومها او الرافعا
ودخل بها زوجها ثم وال الرخصية انه باع ذهب ابيته من اهل
الزكوة مما ورثت في ابيها وانفق لها به نفقة لها حتى مال زوجها
وانه زعم انه يبيع عليها ما لا ينفق ما كسبها من يوم ماتت اصلا
عنها ودخل بها زوجها لا يجوز ذلك وقد استعمل المال في الزكوة
وكان للمال من رخصية بالغة **قال** في حيلته الاب او ما استعمل المال
الزكوة او في ما لا ينفق في رخصية الابنته من رزقه في حيلته
رجع عليه والد نفقة والتمسرة للاب معروفة مال رخصته
وكل حيلته به وان في حيلته التي على اهلها الرخصية لبيته منه ورضي في البتة
انكر ان بعضهم **سئل** عن رجل رجع ابيته ودخل بها زوجها

بيع الاب امور التي تبيع في حيلته

Copyright © King Saud University